حوليات آداب عين شمس المجلد ٤٩ (عدد إبريل – يونيه ٢٠٢١)

http://www.aafu.journals.ekb.eg

(دورية علمية محكمة)

جامعة عين شمس

كلية الآداب

ثورة الهند ١٨٥٧ تجاه الإدارة البريطانية والموقف الفرنسي منها

صباح مهدي رميض *

ذكرى شمسي جواد **

كلية التربية/ ابن رشد للعلوم الإنسانية/ جامعة بغداد/ العراق

طالبة الدكتوراه كلية التربية/ ابن رشد للعلوم الإنسانية/ جامعة بغداد/ العراق

Dr_gamalshakra@yahoo.com

المستخلص:

سلطت الدراسة الضوء على مرحلة مهمة من تاريخ الهند الحديث والمتمثلة بثورة الهند عام ١٨٥٧ تجاه الإدارة البريطانية وبيان الموقف الفرنسي منها، ويتضح من سياق الاحداث أهمية هذه الثورة في تغيير العوامل الديمغرافية والاقتصادية للهند، عندما شددت بريطانيا على القضاء على هذه الثورة بكل السبل المتاحة، لاحكام قبضتها على منجم الذهب الذي طالما سعت للاستيلاء عليه، وكان من أهم نتائج الثورة، التغير في أسلوب الحكم بوضع الهند تحت حماية التاج البريطاني بشكل مباشر وانهاء سيطرة تجار شركة الهند الشرقية البريطانية، اما الموقف الفرنسي فتميز بالنقيض من الاحداث التي شهدتها الساحة الأوربية وفيما وراء البحار والتي تميزت بديمومة القتال وافتعال الحروب في اطار التنافس بين الجانبين الفرنسي والبريطاني.

© جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة لحولية كلية الآداب - جامعة عين شمس ٢٠٢١.

المقدمة:

إنمازت ثورة الهند عام ١٨٥٧ حيال الإدارة البريطانية عن غيرها من الثورات بأنها جاءت بنتائج عكسية، إذ أنها رسخت الاحتلال البريطاني للهند، وزادت من توسعها على الرغم من التضحيات التي قدمها من قاد الثورة ومن ساندهم من الشعب لاسترداد حريتهم المسلوبة، وتناولت الدراسة إيضاح اسبابها المباشرة والغير مباشرة ، وقدمت نتائج منها الخضوع بشكل مباشر للتاج البريطاني، والاضرار بالتكوين الديمغرافي لهذه البلاد عندما شجعت الولاءات الطائفية بين اكبر جماعتين في الهند هما المسلمين والهنود لضمان عدم تشكيل قوة واسعة معارضة لها في البلاد، وكرست الدراسة لايضاح الموقف الفرنسي من الثورة والإدارة البريطانية، إذ نجدها لأول مرة تغير من سياستها تجاه علاقة سلام بين الجانبين ساهم فيها الطرفان المتنازعان الفرنسي والبريطاني.

قسمت الدراسة على موضوعات فرعية عدة تناولت في التمهيد مقدمات الثورة، ثم أحداث الثورة ووقائعها واسبابها المباشرة والغير مباشرة، والتغير في أسلوب الإدارة البريطانية في الهند بعد ثورة عام ١٨٥٧، والموقف الفرنسي منها.

إعتمدت الدراسة على العديد من المصادر تدرجت في أهميتها، ومنها كتاب دراسات في تاريخ اسيا الحديث لمؤلفه إبراهيم عبد المجيد محمد، وكتاب تاريخ المسلمين في شبه القارة الهندية لمؤلفه أحمد محمود الساداتي، وكذلك استفادت الدراسة من بعض البحوث ومنها بحث بعنوان الاحتلال البريطاني في شبه القارة الهندية لمؤلفته سماح سلام، وبحث ثورة السيبوي عام ١٨٥٧ للباحث خلف مشاي، فضلاً عن بعض الكتب المعربة ومنها كتاب اكتشاف الهند لمؤلفه جواهر لال نهرو، وكتاب حضارات الهند لمؤلفه غوستاف لوبون، واسهمت هذه المصادر في إثراء البحث بالمعلومات القيمة التي عززت من مخرجات الدراسة من الناحيتين العلمية والمنهجية.

ثورة الهند ١٨٥٧ تجاه الإدارة البريطانية والموقف الفرنسي منها

كان الصراع على أشده بين قوتي المارثا (المهراتا)، والبريطانيين نهايات القرن الثامن عشر ، فبعد هزيمة ومقتل تيبوتيب حاكم ميسور عام ١٧٩٩، واثارة انقلاب بعض الوطنيين ضد حاكم الدكن (حيدر آباد)، وكسر شوكته، والذي تمخض عنه تسريح قوات النظام التي أشرف على تدريبها الفرنسيون، وأصبح هو نفسه أميراً تابعاً لشركة الهند الشرقية البريطانية[١].

أما الفرنسيون، فكانت لديهم بعض المستوطنات على السواحل الهندية، ولكنهم لم يكونوا قوة بارزة ومناوئة للبريطانيين على الدوام، إذ كان ظهروهم مرتبطاً دائماً بالأحداث في القارة الأوربية، والحروب الطويلة التي نشبت بينهم، وبين البريطانيين، ولها انعكاسات مؤثرة في الصراع بين هاتين القوتين الكبيرتين، وعندما عاد الفرنسيون للظهور في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وهم بحالة ضعف بعد الهزائم التي تعرضوا لها أمام البريطانيين ، سواء كان في القارة الأوربية، أو في الخليج العربي، أو المحيط الهندي، والبحر المتوسط مثل معركة أبي قير البحرية، وآخرها معركة واترلو عام ١٨١٥ التي أوقفت المدّ الفرنسي لمدة طويلة، والواقع أن الفرنسيين اصيبوا اصابات مميتة من قبل البريطانيين قبل أن تصبح الدولتان حليفتين[٢]. إلا أن بريطانيا واصلت سياستها بالسيطرة على شبه القارة الهندية بعد الحروب النابليونية ثم الوصول إلى اتفاق الشركة، والحكومة على تنفيذ هذا المشروع الذي أصبح شرطاً اساسياً لاستمرار التجارة، فجاء القرار النهائي بالاستيلاء على بعض المقاطعات الهندية عام ١٨١٥، واستمرت هذه السياسة حتى عام ١٨٥٧، عندما اندلعت الثورة الهندية الكبرى عام (١٨٥٧-١٨٥٨)[٣].

تركت الساحة خالية للمعركة الحاسمة النهائية بين الماراثا، آخر قوة متبقية في الهند من جهة، وبين شركة الهند الشرقية البريطانية من جهة أخرى، واستغلت بريطانيا تنافس زعماء المراثا فيما بينهم ما مكن البريطانيين من مقاتلتهم كلاً على حدة، وإلحاق الهزيمة بهم في موقعة آساي بمنطقة الدكن عام ١٨٠٣ ، وكان ذلك بطلب من الإمبراطور المغولي الشاه علم الثاني لتخليصه من السيطرة المارثية على دلهي ، ثم تمكنت الشركة بإمرة الماركيز هاستنجز (Hastenges) من تدمير قوة المارانية نهائياً عام ١٨١٨ عند بونا [٤].

وفي عام ١٨١٨ ، أصبحت لشركة الهند الشرقية البريطانية السلطة العليا في بلاد الهند، واستطاع البريطانيون في مدة مئة عام أن يؤسسوا بالقوة سلطتهم بلا منازع، فاستأثرت الشركة بكل خيرات البلاد[٥]. وبذلك ترسخت في الهند قواعد الإمبراطوريات الاستعمارية الغربية، وكان أبرزها ظهور الإمبراطورية الهندية البريطانية، وتأتي اهميتها من انها كانت إمبراطورية من نوع جديد رأسها أوربي بريطاني، وقاعدتها اسيوية هندية، واثرت على مجرى الحياة في المنطقة بأكملها، وبهدف حمايتها احتل البريطانيون بورما بجانب البنغال الشرقي، وحاولوا مراراً احتلال بلاد الافغان في الغرب للتصدي للامتداد الروسي، وعلى الرغم من كل المحاولات الجادة التي بذلت لفترات متلاحقة، ولسنوات طويلة من قبل الفرنسيين، والهولنديين، والروس، وحتى الألمان لمنافسة البريطانيين لاقتسام مناطق النفوذ، ظلت لهم، ولوحدهم السيطرة العسكرية والسياسية على المحيط الهندي، وسواحله[٦].

استولت شركة الهند الشرقية على ولاية البنجاب ما بين عامي (١٨٤٦-١٨٤٨) فأصبحت الهند كلها تقريباً خاضعة لسلطة الشركة البريطانية في أواسط القرن التاسع

عشر، وباللجوء إلى طرائق الخداع، والعنف، والسلب، استولى رجال الاعمال في الشركة على كنوز هندية لاتحصى، وابتزوا ثروات هائلة من البلاد[٧].

بذل سكان الهند جهداً واضحاً قام على معيار قومي لاسترداد حريتهم المسلوبة، وكانت الثورة الكبيرة التي اشتعلت عام ١٨٥٧–١٨٥٨ محاولة يائسة تولت زعامتها الطبقات الحاكمة السابقة التي وجدت نفسها مجردة من أملاكها، ومحرومة من كل ما كان بها من سلطان [٨]. هذه الثورة العارمة التي كادت تقضي على كل نفوذ للبريطانيين في الهند كلها، والتي كان مبعثها تعسف الشركة البريطانية، واستنزافها لثروات البلاد، وافقار أهلها، وأراضيها الخصبة، ولاسيما في الشمال [٩].

اختلفت الآراء حول الأحداث التي اندلعت عام ١٨٥٧ ، ومنها هل كانت ثورة من أجل استقلال الهند وتحريرها أو كانت مجرد تمرد اقتصر على الجيش لم يحضَ بتأييد الشعب على نطاق واسع، ومع ذلك فمن الواضح أنها بدأت كتمرد عسكري وسرعان ما اتخذت شكل الثورة الشعبية، ووصفها آخرون بأنها حرب دينية ضد المسيحيين، أو بأنها نضال عنصري حول السيادة بين البيض والسود، وذهب بعضهم إلى القول بأنها صراع بين حضارة، وثقافة الشرق والغرب، كما وصفت أيضاً بأنها أول حرب استقلال في الهند.

ويمكن القول بأن ثورة عام ١٨٥٧، إن لم تكن في حد ذاتها حرب من أجل الاستقلال، فإنها كانت الملهم الذي وضع الأمل أمام الهنود للعمل من أجل استقلالهم فيما بعد وليس من شك من أنها كانت المصباح الأول الذي أضاء درب الحرية، والاستقلال منذ منتصف القرن التاسع عشر.

ويمكن توصيف أسبابها غير المباشر، ومنها الأسباب السياسية، إذ انتهج جميع من استلم منصب الحاكم العام للهند خلال المدة (١٧٦٧–١٨٥٧) سياسة التوسع، واستمرت الإدارة البريطانية في الهند في ضم المزيد من الامارات إلى ممتلكاتها بصورة مباشرة، أو غير مباشرة[١٠]. وكانت السياسة التي اتبعها اللورد جيمس رندرو دلهوزي (Lord Dalhousie) (١٨٤٨–١٨٥٦) الحاكم العام للهند، ازاء الدويلات الهندية الهندوكية منها، والإسلامية بصفة خاصة السياسة التي اتبعها إزاء الدولة المغولية، أو محاولته الحاق الدويلات الهندية ببعضها البعض لتخفيض عددها، ورفض اعطاء الوظائف للهنود، وهذه السياسة عرفت بسياسة الإلحاق (Policy of Annexation)، سبباً في إشاعة الاضطراب السياسي لأن الهنود، والمسلمين شعروا بالخطر الذي يهددهم من وراء تطبيق هذه السياسة [١١]. كما أوجد دلهوزي مبدأ الليبس (Doctrine of Laps) والذي ينص على ضم أملاك من يتوفى من حكام الهند دون وريث، ووفق مبدأ التبني الذي يسمح به القانون الهندي، وبذلك تنتقل الاملاك إلى شركة الهند الشرقية البريطانية [١٢].

وكانت للأسباب الدينية، والاجتماعية دورها في قيام الثورة، إذ انتشرت في الهند بعض مظاهر الحضارة الأوربية الغربية، ولاسيما منذ نهاية القرن الثامن عشر، فإدخال السكك الحديدية، والتلغراف، وانتشار التعليم الغربي، وتعميم الحقوق المدنية التي كانت للهندوس على أبناء الديانات الأخرى، ورواج شائعات لها من الصحة الكثير حول سعي البريطانيين لتحويل الهنود للمسيحية، وقامت البعثات التبشيرية، وبشكل فعلي بتشجيع الهنود على اعتناق المسيحية بمختلف الطرق، كذلك إصدار قانون عام ١٨٥٦، الذي عدّل من العادات الهندية، إذ لم يعد تغيير الدين يحرم الابن من ميراثه ، وأباح شرعية الزواج للارامل الهندوسيات بعد ان كانت الارملة تحرق مع زوجها بعد وفاته، وتعرف هذا التقليد

بـــ(السوتي)، والغاء الأضاحي، والقرابين البشرية، اما المسلمون فكان الإحجام عن تعيين خليفة للإمبراطور الأخير[١٣]، أهم ما أثارهم لسلبهم حقهم الديني في وجود خليفـــة مســـلم يحكمهم، فضلاً عن ذلك، أسهمت العوامل الاقتصادية في الإسراع بإشعال الثورة بعـــد أن اتبعت بريطانيا سياسة تدمير أسس النظام الاقتصادي للهند، فأصيبت الزراعة، والصناعة بالتخلف، والتأخر نتيجة السياسة التي اتبعتها شركة الهند في العمل على القضـــاء علـــى الصناعة الوطنية اليدوية، وتصفية طبقة الحرفيين، من ناحية ، واستغلال خيـــرات الـــبلاد من ناحية أخرى ما ترتب عليها انتشار البطالة بين الموظفين الهنود، كما ان كثيـــراً مـــن ملاك الأراضي، أصبحوا في حالـــة فقـــر مـــدقع[١٤] بســـبب تطبيـــق نظـــام الزامنـــدر (Zeminder)، وهو جامع الضرائب بالقوة، وأدت هذه السياسة بصاحب الأرض إلى بيع أرضه للمرابين بسبب الديون، وتحوله إلى مؤجر بدل من مالك لها، وبذلك حرمت سياسة بريطانيا الاقتصادية كثيراً من أصحاب الأراضي، والامراء المملوكين من رواتبهم مثـــل نانا صاحب (Nana Sahab) أمير اوده في الشمال الذي له الدور الكبيـــر فـــي احـــداث الثورة، ومقاتلة البريطانيين مع اميرة جهانسي[١٥]، أذن مـــن الطبيعـــي ان تـــؤدي تلـــك الأوضاع الاقتصادية السيئة، والإجراءات البريطانية التي لامست حياة الشعب الهندي إلى تزايد نقمته اتجاه الوجود البريطاني في بلاده، وساهمت فيما بعـــد إلـــى انـــدلاع الثـــورة الهندية[١٦].

فضلاً عن ذلك أن الأسطورة القائلة بصعوبة هزيمة الجيش البريطاني قد تحطمت لأسباب كثيرة، فقد عاصرت مدة نمو شعور عدم الرضـــا بـــين الهنـــود، وضـــد الحكـــم البريطاني لكوارث الحرب الأفغانية الأولى (١٨٣٨-١٨٤٣)، فضلاً عن ذلك ما تعرضت له بريطانيا من استنزاف لإمكاناتها المادية، والبشرية نتيجة مشاركتها في حـــرب القـــرم (١٨٥٣-١٨٥٦) [١٧] التي أضعفت الروح المعنوية للجندي البريطاني.

أحداث الثورة ووقائعها:

في الثالث والعشرين من حزيران ١٨٥٧، وهو موعد الذكرى المئويـــة لموقعـــة بلاسي (Plassey)، كان الناس يتطلعون إلى نهاية الحكم البريطاني في الهنـــد، وهنـــاك اجتماعات للجنود الهنود ضد ضباطهم الأوربيين للانتقام منهم، وكانت خطتهم تقوم علـــى القيام بضربة واحدة في جميع انحاء الهند، والاستيلاء على خزائن الحكومة، وقطع السكك الحديدية، ومخازن البارود، والأسلحة[١٨]. وهنا ركز المؤرخون البريطانيون على أهميـــة الشكاوي العسكرية، ومسألة الذخيرة الملطخة بالشحم على أنها أقوى الأســـباب المؤديـــة للثورة الهندية ١٨٥٧، غير أن الدراسات الحديثة أثبتت بما لايدع مجالاً للشك ان الذخيرة المشحمة لم تكن سوى أعواد الثقاب التي أشعلت المواد المتفجرة المتراكمة، جراء عدد من الأسباب السياسية، والعسكرية، والدينية، والاقتصادية، وفي الحقيقـــة أن قضـــية الـــذخيرة المشحمة تدخل في الأسباب العسكرية، والدينية للثورة الهندية، وتتلخص هذه القضية فـــي رواج الإشاعات بأن بريطانيا أدخلت نوعاً من بنادق انفيلد (Enfield) إلى الهند، وكـــان من الضروري قضم الطلقات لفتح قاعدتها، واخراج البارود، وكانت ذخيرتها هذه مدهونة بشحم الخنزير كما يقول البعض، أو بشحم البقر، وكان شحم البقر (المحرم عند الهندوس، وشحم الخنزير المحرم عند المسلمين) الذي يتطلب استخدامه ملامسة الفم عند قضمه لخلع الفتيلة، وقد انتشرت هذه الشائعات بسرعة بين الجنود الهندوس والمســـلمين[١٩]، فـــرفض الجنود تنفيذ الأوامر باستخدام هذا النوع مـــن الـــذخيرة، مـــا دفـــع القـــادة العســـكريين البريطانيين، إلى تقديم هؤلاء إلى محاكم عسكرية تصل احكامهـــا إلـــى الاعـــدام لقـــادة

العصيان، فأدى ذلك إلى تذمر باقي الجند، وقيام احدهم بإطلاق النار على ضابط بريطاني في التاسع والعشرين من آذار عام ١٨٥٧، واشعال الاخرين للحرائق في ولاية باركبور قرب كلكتا، فكانت تلك التطورات بداية اعلان الثورة[٢٠].

توسعت أعمال العنف بشكل سريع في مناطق مختلفة من الهند، وفي العاشر من ايار عام ١٨٥٧ تمرد الجيش الهندي في ميروت (على بعد خمسين ميلاً شمال دلهي)، وفي الحادي عشر من آيار ١٨٥٧، بدأ الجنود الثوار بالزحف إلى دلهي، واستولوا عليها في اليوم نفسه بعد هزيمة حاميتها البريطانية، وبدأت روح الثورة تضم اغلب الأقاليم الهندية، واشتدت الثورة في براكبور في البنغال، وسرعان ما انتشرت الثورة بعد ذلك عبر شمال، ووسط دلهي في لكناو، والله آباد، وباريللي، وبناريس، واجزاء من بيهار، وجهانسي، واماكن اخرى [٢١]، غير ان الثورة كانت بدون تخطيط، وقيادة منظمة، ولذلك اتجه الثوار إلى السلطان المغولي بهادور شاه الثاني [٢٢] (Bahadur Shah II) (١٨٣٧-١٨٥٧)، ليكون قائداً لهذه الثورة، والسلطان كان شيخاً كبيراً تجاوز التسعين، وغير كفء لقيادة الثورة، إلا أن مكانته كإمبراطور الهند اعطى الثورة سلطة رسمية وعزز خطابها، فتولى أبناؤه قيادة الثوار مثل الأمير ميرزا مغول، ومحمد بخت خان، وخضر سلطان[٢٣].

قاتل المسلمون مع الهندوس جنباً إلى جنب ، فانتشرت الثورة في اغلب مناطق الهند، كما انطلقت الشائعات في الوقت نفسه بزحف الروس، والفرس، والافغان لشد أزر الثوار، إذ اصيب البريطانيون في بدء الثورة بخسائر كبيرة، وهزائم متكررة، ودخلت البلاد في حالة من الفوضى والارتباك[٢٤].

قمعت الثورة بشكل عنيف بعد ثمانية عشر شهراً من قتال متقطع[٢٥]. إذ كانت الثورة تحمل في طياتها كثيراً من عوامل الضعف، وعدم الاستعداد لمجابهة القوة المنظمة بمثلها، كما ان كثيراً من المحيطين بالإمبراطور كانوا على صلة بالبريطانيين[٢٦]. وفي اثناء الثورة، وبعدما ظهرت بوادر الفشل، ترك السلطان قصره مع أهله، والتجأ إلى قلعة همايون قرب المقبرة، ليكون بعيداً عن موطن الخطر، مما أدى بموقفه هذا إلى ترك الأثر السيء في نفوس الثوار، وبالتفاعل مع العوامل الأخرى، لم يلبث ان استطاع البريطانيون، من السيطرة على دلهي بعد ان تمكن الثوار من فرض سيطرتهم عليها لمدة أربعة أشهر[٢٧].

حاول البريطانيون تجميع قواتهم ، وسعى اللورد كاننغ (Lord Canning) (١٨٥٦-١٨٦٢) الحاكم العام للهند إلى طرد الثوار من دلهي، وتجميع القوات البريطانية في كلكتا، بالاعتماد على قدراتهم الداخلية قبل وصول الإمدادات، إذ تمكنت القوات البريطانية من تنظيم جيش صغير من الجنود الأوربيين، وأصبحت البنجاب، والبنغال قاعدة لانطلاقه، وهاجمت دلهي في أيلول١٨٥٧، وتمكنت من الاستيلاء عليها[٢٨].

وعلى الرغم من سقوط دلهي، استمرت الثورة، والتمرد في باقي انحاء الهند في لكنا، وكاونبور، وجهانسي، وبيهار، إلا أن ما أنقذ موقف الحكومة البريطانية، وجود جيش بريطاني كان في طريقه إلى الصين بعد حادثة السفينة السهم (لوركا-أرو)، ومانتج عنها من حرب الافيون الثانية في الصين، إذ توجه هذا الجيش إلى الهند لمساندة القوات البريطانية للقضاء على الثورة [٢٩].

تمكنت القوات البريطانية بعد وصول الإمدادات من القضاء على معاقل الثوار الواحد تلو الاخر رغم المقاومة الشديدة التي ذهب ضحيتها امراء المناطق الثائرة في

أرض المعركة، ومنها أميرة جهانسي، والقاء القبض على السلطان بها دور شاه، واخذوه أسيراً ثم نفوه إلى رانغون عاصمة بورما بعد محاكمة صورية ملفقة في عام ١٨٥٨ ، وفي تشرين الأول عام ١٨٥٨ غادر السلطان إلى منفاة وتوفي هناك عام ١٨٦٢، وامعاناً في الانتقام منه، تم قتل أبنائه الثلاثة(٣٠).

جدير بالإشارة إلى ان نجاح البريطانيين في القضاء على الثورة يعود إلى انها لم تقم في وقت واحد كما كان منتظراً، وقد اتاح ذلك للبريطانيين فرصة التفرغ لمنطقة بعد أخرى، كما ان مناطق الثورة انحصرت في وسط الهند في دلهي، وكاونبور، وجهانسي، ولكناو، وبعض مناطق الحدود، وعندما قامت الثورة في دلهي، لم تقم في بقية المناطق إلا متأخرة بعد أن وصلتهم اخبارها بأسابيع، والى جانب ذلك انضم، السيخ إلى البريطانيين، وخيانة بعض قيادات الثورة من الإقطاعيين بعد أن وعدهم البريطانيون بالحفاظ على ممتلكاتهم، ما أدى إلى اضعاف الثورة وإفشالها، ولاشك أن تفرق اهل الهند، واختلافهم سهل مهمة البريطانيين إلى حدّ ما (٣١).

إلا أن تصفية البلاد من المقاومة استمرت حتى نهاية آذار عام ١٨٥٩(٣٢)، وبذلك خلصت الهند للحكم البريطاني المباشر بعد نفي سلطان المغول بهادور شاه، وانهاء حكم سلاطين المسلمين في الهند، بعد الغاء الدولة المغولية هناك (٣٣)، وبذلك يمكن إجمال أسباب فشل ثورة عام ١٨٥٨ في الهند إلى الأمور الآتية:

١- عدم وضوح الهدف، والتنافس السياسي ، فلم تكن العواطف القومية الوطنية هي الغالبة، أو ذات حدود مشتركة.

٢- محلية الثورة ، أي انها لم تكن شاملة لكل أقاليم الهند، فقد استطاع البريطانيون الحصول على تأييد السيخ بعد أن كانوا أعداءً لهم بعد ان وعدوهم بالاحتفاظ بامتيازاتهم الإقطاعية.

٣- افتقار الثورة إلى القيادة المنظمة، أو الموحدة تحت قيادة شخصية قيادية كارزمية تجمع العناصر المتفرقة.

٤- موقف المثقفين الهنود من الثورة، إذ إن الطبقات المثقفة لم تهتم بالثورة، فغالبيتهم لم تتعاطف معها، بل وقفت ضدها، مما أضعف الخلفية الثقافية للثورة وافشلتها(٣٤). وبالتأكيد يعود ذلك لكون الطبقة المثقفة اكتسبت التعليم الغربي من خلال المدارس التبشيرية، والتعليمية التي افتتحها البريطانيون، والتي انتجت طبقة مثقفة موالية للثقافة الأجنبية، ولأصحابها.

٥- افتقار الثوار للتدريب والمعدات الحديثة، وضعف إمكانياتهم القتالية لمواجهة حرب شديدة في كل مقوماتها التقنية، والتعبوية (٣٥).

ويضاف إلى ذلك قدرة الإدارة البريطانية في اختراق المنظومة الاجتماعية في الهند، وأبعدتها عن هدفها الأساس، وبالتالي انهارت الجهة الداخلية، التي أثرت بدون شك على المواجهة العسكرية مع البريطانيين، وكانت النتيجة خسارة المعركة وفشل الثورة.

الإدارة البريطانية في الهند بعد عام ١٨٥٧ والموقف الفرنسي منها:

على الرغم من فشل ثورة عام ١٨٥٧ في الهند إلا أنها حققت نتائج كانت ذات أثر بالغ في تاريخ الهند، واتفقت المصادر جميعها المؤيد، والمعارض منها لهذه الثورة على أنها كانت علامة بارزة في تاريخ الهند السياسي، والدستوري(٣٦) فعلى الرغم من ان الثورة لم تؤثر بصورة مباشرة إلا على أجزاء معينة من البلاد، وانتهت بانتصار البريطانيين، فإنها هزت الهند كلها، وبصورة خاصة الإدارة البريطانية، وأسس شركة

الهند الشرقية البريطانية، حينذاك بدأت الحكومة البريطانية في لندن بإعادة تنظيم جهازها ككل في الهند[٣٧] عندما اقتنعت بأنه يجب إجراء بعض التغييرات الجذرية في أسلوب الحكم البريطاني في الهند، فأنهت دور شركة الهند الشرقية البريطانية في الثاني من آب ١٨٥٨ بعد نحو ٢٦٠ عاماً من السلطة، والعمل المتواصل في الهند، وأصبحت الهند مستعمرة بريطانية تخضع مباشرة للتاج البريطاني، ونودي بالملكة فكتوريا ملكة بريطانية، وإمبراطورة على الهند[٣٨]، التي أصدرت المرسوم (اللائحة) المعروفة باسم (مرسوم الحكومة الرشيدة في الهند) وبعضهم يطلق عليه اسم قانون التنمية الأفضل في الهند (An Act For the Better Development of India)، وبذلك دخلت الهند رسمياً ضمن مستعمرات التاج البريطاني[٣٩].

أصبحت السلطة الحاكمة في الهند تعين من قبل مجلس العموم الذي انتقلت اليه سلطة اشراف على حكومة الهند وادارتها بواسطة وزير مسؤول باسم نائب الملك (وأصبح اللورد كاننغ) أول نائب للملك حينذاك، وتتم مساعدته من قبل مجلس استشاري يتألف من خمسة عشر عضواً، يصدر تعيينه التاج البريطاني، ومجلس تشريعي يعينه نائب الملك، وأصبح حاكماً مدراس وبومباي يعينان تعييناً مباشراً من قبل مجلس العموم، فتمتع ممثلو السلطة بحرية اكبر في اتخاذ القرارات اللازمة محلياً[٤٠]. إذ قسمت الهند على ولايات، وكل ولاية قسمت على مديريات يدير شؤون كل مديرية موظف تنفيذي، وارتبط المواطنون البريطانيون في إدارة الخدمة المدنية، وتحت سلطة هؤلاء يعمل الموظفون الهنود[٤١]. وبذلك أصبحت الأمور في الهند تدار بأسلوب مختلف تماماً عن الأسلوب الذي كانت تدير بها الشركة الهندية الشرقية البريطانية التي لاقت جميع احتجاجات مساهميها، وموظفيها آذاناً صماء أمام إصرار الحكومة البريطانية في لندن وبرلمانها على نقل إدارة الهند إلى التاج البريطاني [٤٢].

بعد الاقتراب من تحقيق القضاء التام على الثورة، وفي الأول من تشرين الثاني عام ١٨٥٨، أصدرت الملكة فكتوريا اعلاناً أكدت فيه إصدار العفو العام في الهند باستثناء من ساهم في قتل الرعايا البريطانيين، ووعدت باحترام حقوق، وكرامة، وشرف الأمراء المحليين، وعلى حقهم في التبني، والوراثة، والخلافة لآباءهم الهنود، وحرية العبادة للجميع، وحرية التقديم للوظائف الحكومية، ولذلك صدر قانون الخدمة المدنية، عام ١٨٦١ لتحقيق هذه التعهدات، وأكدت الملكة العمل بما فيه مصلحة رعاياها المقيمين في الهند[٤٣].

ألغت الحكومة البريطانية في اطار تجديد ادارتها للهند سياسة الحاكم العام للهند اللورد دلهوزي، والخاصة بضم الولايات الهندية، وقسمت الهند إلى ولايات مستقلة يرأسها موظفون مستقلون لايتلقون من نائب الملك أوامر من غير أمور الجيش والمالية[٤٤].

عملت الحكومة البريطانية على (تهنيد) الإدارة، إذ رأت أن القانون الذي اعطي للشركة منذ عام ١٨٣٧، الحرية في إدارة الهند يجب أن يطور، ونتيجة لذلك، وظف الهنود في الشؤون الإدارية، ومحاولة الادماج بين الموظفين الهنود، والبريطانيين وفق قانون الخدمة المدنية ١٨٦١ ، إلا أن هذا الضم قد اقتصر على مستوياته الثانوية مع بقاء السلطة، والمبادرة الفعليتين، والمراكز العالية بأيدي الكوادر البريطانية بشرط تعلمهم لغة البلاد، ومع انتشار التعليم البريطاني بتشجيع من مثقفيهم لتهيئة موظفين هنود من الدرجة الثانية، اصبح هناك متعلمون انضموا إلى الإدارات القضائية والتنفيذية[٤٥]. وبذلك يبرز

كشف الموظفين البريطانيين المدنيين الذين لايزيد عددهم في الهند بأسرها على الالف يحكمون مئتي مليون من ابناء الهند (٤٦).

على الرغم من إظهار الحكومة الهندية بأنها حاولت تطوير المجتمع الهندي، الا انها اتخذت عملية التهنيد كأنجح وسيلة لتعزيز الحكم البريطاني، فقد خلقت جيشاً، وحامية مدنيين في كل مكان، وهؤلاء أهم حتى من جيش الاحتلال العسكري، هؤلاء الذين أصبح همهم الحفاظ على رواتبهم ووظائفهم لدى الحكومة البريطانية، ومثّل هؤلاء الحلقة الوسيطة بين السلطات البريطانية والشعب (٤٧).

أعيد تنظيم أهم مؤسسة في الإدارة البريطانية، ألا وهي الجيش البريطاني في الهند المؤلف من الجنود البريطانيين، والهنود السيبوي بقيادة ضباط بريطانيين فقط، ولكن مسؤولية المجندين المحليين (الوطنيين) عن تفجير ثورة ١٨٥٧، أظهرت محاذير فقدان توازن النسبة العددية بين المحليين، والبريطانيين إذ كانت النسبة (١-٦) لصالح السيبوي، فأعيد تنظيمه بالكامل، فخفض عدد الجنود المحليين، وصرفت العناية لزيادة عدد الجنود البريطانيين مع الإبقاء على سلاح المدفعية تحت سيطرتهم(٤٨)، وكان الجيش الميداني المؤلف أساساً من الهنود مخصصاً للخدمة في الخارج، وشارك في العديد من الحروب، والغزوات البريطانية، إذ كانت الهند تدفع الثمن الباهض دائماً، وكانت إحدى الطرق لعزل الجنود الهنود عن باقي السكان (٤٩).

عمل البريطانيون على تقويض البنيان الاقتصادي، والثقافي للهند، فبعد اصطناعهم ابناء الطبقات الهندوكية في الوظائف الفقيرة، أصدروا قوانين الملكية الزراعية، والتي تعطي الحق لتملك البريطانيين الضياع الواسعة، وبدورهم ملكوا بعض الأراضي لجباة الضرائب من الهنود العاملين تحت إمرتهم ما اظهر طبقة اقطاعية جديدة خانعة للبريطانيين، ومن جهة ثانية حولت ملاك الأراضي ومزارعيها الأصليين إلى إجراء عمل لديهم بسبب عدم مقدرة هؤلاء على تسديد ما بذمتهم من الضرائب، وتخليهم عن أراضيهم للمرابين مقابل ديونهم، كما ادخلوا رأس المال البريطاني لتمويل المزارع الكبرى، ومنعوا استثمار رؤوس الأموال المحلية (٥٠).

لم تقتصر الحكومة البريطانية في الهند على ما سبق، بل وضعت جميع الشؤون الاقتصادية للهند بأيدٍ بريطانية ، فصارت الهند سوقاً احتكارية تجارية لبريطانيا اثناء مدة توسعها، وازدياد نشاطها الصناعي، وفرضت الضرائب على الصناعة المحلية حتى تسهل لبضائعها الانكليزية غزو أسواق الهند، ومضاربة الصناعة المحلية الهندية، والقضاء عليها (٥١).

تمثلت النتائج التي أثمرت عنها الإدارة البريطانية الجديدة بإنشاء خطوط السكك الحديدية، والقنوات، والطرق، ومدّ أسلاك البرق، والأشغال العامة، فأصبحت أنجح مستعمرة لهم(٥٢). وعلى الرغم من أنها أنشأت كل هذا لتساعد على نهوض تجارتها، وازدهارها، إلا أنها نقلت العصر الصناعي إلى الهند، ووضعت الأساس للدولة العصرية(٥٣).

امتدت أعمال الحكومة الهندية لتشمل بناء السفن، وتأسيسها البنوك، والتحكم بالتجارة وانشاء الصناعات ببلاد الهند، فكانت صادرات الهند هي المواد الخام، وظلت على هذه الشاكلة طوال القرن التاسع عشر، كونها تمثل رأس القائمة في تزويد الصناعات البريطانية بالمواد الخام كالقطن، والشاي، والمطاط، والبن، والقمح، والأفيون الذي عدّ أوفر نفعاً لأن احتكاره يوفر للخزينة دخلاً كبيراً، وغيرها من الثروات الحيوانية، والمعدنية، ونتج عن ذلك أن ازدادت الهند فقراً لاستنزاف ثروة البلاد (٥٤)، إذ نتج عن

السياسة الاحتكارية على إنتاج الهند من الحاصلات الزراعية من بيع الحبوب إلى ان تمرّ البلاد بمجاعة كبرى لسنوات متعددة على الرغم من قدرة أراضيها على الإنتاج الزراعي[٥٥].

واما من الناحية التشريعية، فقد شهدت البلاد صدور قانون جديد عام ١٨٦١، وهو قانون المجالس الهندية، الذي تقرر بمقتضاه دخول اعضاء غير موظفين من الهنود للقيام بأغراض تشريعية، إذ عين ثلاثة أعضاء من الهنود عام ١٨٦٢، للانضمام للهيئة التشريعية، وتم تأسيس مجالس مماثلة في الولايات الهندية كلها [٥٦].

ولعل أخطر الأساليب الإدارية التي اتبعتها الحكومة البريطانية الهندية تمثلت بانتهاجهم سياسة جديدة لإشاعة الروح العدوانية، وتشجيع الولاءات الطائفية، والشعارات العنصرية بين اكبر جماعتين في الهند هما (المسلمون – والهنود) كي لايتحدا ضد حكمهم مستقبلاً، وهذه السياسة اطلق عليها (فرّق تسد)، حتى تتيقن أن من المستحيل تشكيل قوة معارضة لها ذات شأن في البلاد[٥٧].

وهكذا ظلت سياسة (فرّق تسد) هي محور سياسة الحكومة الهندية البريطانية منذ عام ١٨٦٠ وحتى استقلال الهند[٥٨]، ولتطبيق سياستهم على ارض الواقع، ساند البريطانيون الهندوس، وفتحوا لهم المدارس، وأبواب التعليم، التي رفض المسلمون الالتحاق بها بعيداً عن التعاون مع الحكم الجديد، وكان إصرار البريطانيين على مساندة الهندوس ضد المسلمين سبب إظهار المسلمين اهتماماً وتعاطفاً أعمق، وأوسع تجاه الثورة الهندية، ومع اشتراك الهندوس، والمسلمين في الثورة بأعداد كبيرة، إلا أن المسلمين كانوا أشد عنفاً في مواجهتهم للبريطانيين ما جعل الأخيرة تخشى المسلمين أكثر من الهندوس[٥٩]، ولذلك تمكن الهندوس من الوصول إلى المناصب الحكومية بجانب البريطانيين سواء المدنية، أو العسكرية ولم يكتف البريطانيون بذلك، بل راحوا يزيفون تاريخ الحكم الإسلامي في الهند، ويظهرون سلاطينه، وعماله بمظهر الطغاة، في المقابل كانوا يدعون الهنود لإحياء ماضيهم القديم بقصد إثارتهم على المسلمين ما نتج عنه نزاع، ومذابح رهيبة متكررة، وخلافات عميقة شغلتهم حيناً من الدهر عن مناوئة البريطانيين في الهند[٦٠].

وكان لفرنسا موقفها من الإدارة البريطانية في الهند، فأنها في كل الأحوال في تغير نحو علاقة سلام بين الجانبين، إذ سعت شركة الهند الشرقية البريطانية إلى تغيير سياستها الخارجية التي كانت متأثرة بالمشاريع، والاطماع الفرنسية في الشرق والهند، وعند اختفاء التهديد الفرنسي للشرق مع اختفاء نابليون، تمكنت بريطانيا من تأمين الطريق البحري للهند باستيلائها على جزيرة مورشيوس الفرنسية في المحيط الهندي عام ١٨١٥، وغيرت الحكومة البريطانية سياستها تجاه فرنسا، والدول الأوربية الأخرى، إذ كان فحوى سياستها نشر السلام، لذا جرت المفاوضات لتشجيع الصداقة المتنامية بين الملكة فكتوريا ولويس فيليب (Louis Philippe) (١٨٣٠-١٨٤٨)[٦١].

استمرت علاقات الصداقة بين الحكومتين البريطانية، والفرنسية في عهد نابليون الثالث، لاسيما أن حالة العداء الواضحة بين قيصر روسيا وبين نابليون الثالث، بسبب المنافسة حول الدولة العثمانية، كما رأى صناع القرار في الحكومة البريطانية أن الخلافات الفرنسية – البريطانية لاتتضارب مع السياسة البريطانية عامة، وأن موقف فرنسا من روسيا يعدّ مسايراً لاتجاهات السياسة البريطانية[٦٢].

تعززت العلاقات الفرنسية البريطانية بعقدهما معاهدة تحالف عسكري مع الدولة العثمانية عام ١٨٥٤ لمواجهة الخطر الروسي، والتي تم بموجبها اعلان الحرب على روسيا بعد تحرك الأخيرة، واستيلائها على بعض الولايات العثمانية المجاورة لحدودها، وكان نابليون الثالث يريد أن يعيد لفرنسا مكانتها في أوربا بتخليصها من قيود معاهدة فيينا عام ١٨١٥، من خلال ظهوره بمظهر الحليف لبريطانيا على الرغم من تناقض السياستين(٦٣).

إن مظاهر تغير السياسة البريطانية تجاه فرنسا قد بدأت بالرأي الذي تبناه اللورد كاننغ حاكم الهند العام متفقاً مع رأي المقيم السياسي البريطاني من عدن الكولونيل جيمس اوترام الذي بيّن فيه تفهمه لسياسة فرنسا التوسعية حينذاك بأن النشاط الفرنسي في البحر الأحمر، وجزر الهند الصينية ليس مجرد عمل قامت به مجموعة من المغامرين فحسب، بل ان ذلك كان في حقيقته تطبيقاً للسياسة الفرنسية التوسعية المنافسة لبريطانيا في بلاد الشرق، وجاءت التوجيهات بإرسال سفينة حربية كبيرة لمساندة الأسطول البريطاني العامل في البحر الأحمر، إلا أن التوجيه ألغي بسبب توجه السفن البريطانية حينذاك إلى مياه الصين (٦٤).

لاشك أن هذا التغير ساهم به موقف فرنسا من حرب الأفيون الأولى، والثانية في الصين، إذ اجتمع المتنافسان على تحقيق اطماعهما في الصين من خلال مساندة إحداهما للأخرى، ففي حرب الأفيون الأولى (١٨٤٠-١٨٤٢) نجد أن فرنسا، وعلى الرغم من عدم مشاركتها الفعلية في الحرب إلى جانب بريطانيا، إلا أنها أطلقت النار من سفينتين حربيتين لها في المياه الصينية تحية للأسطول البريطاني بعد إحرازه النصر على القوات الصينية، وساهم الموقف البريطاني الذي استغل ضعف الحكومة الصينية، لإجبارها على عقد معاهدة امتيازات مكنتها من التغلغل في الصين والاستيلاء على تجارته، من حصول فرنسا هي الأخرى على امتيازات مماثلة بمعاهدة مماثلة، أما في حرب الأفيون الثانية، فقد كان لفرنسا دور اكبر من خلال تحالفها مع بريطانيا، وقتال قواتها جنباً إلى جنب ضد القوات الصينية، حتى حصولهما على المكاسب التي تم شن الحرب من اجلها. ويبدو أن نابليون الثالث كان مدركاً عدم مقدرته في الدخول في مواجهات حقيقية مع بريطانيا في الهند، لذلك فأن فرنسا نأت بنفسها عن الثورة الهندية، لتحقق طموح حاكمها الشاب في الحصول على جزء من مغانم الشرق الأقصى (في الصين)، وبمساندة بريطانية.

إلا أن طبيعة الموقف الفرنسي المترقب تجاه السياسة البريطانية في الهند قد اختلف في سياق الأحداث الذي وجه التنافس معها، ولكن هذه المرة في مستعمراتهم في القارة الأفريقية، وتحديداً مابعد افتتاح قناة السويس، ظهر الاحتلال البريطاني لمصر عام ١٨٨٢.

الاستنتاجات:

أولاً: غيرت الثورة من مسار الاحداث في شبه القارة الهندية، إذ وحدت الجهود في مواجهة التغلغل البريطاني في نسيج المجتمع الهندي وسلبت خيراته وعملت على افقاره.

ثانياً: غيرت الثورة من أسلوب الحكم البريطاني للهند، فبعد ان كانت شركة الهند الشرقية البريطانية هي التي تدير تجارتها وبمساندة عسكرية في المنطقة، اقتنعت الحكومة البريطانية في لندن بضرورة اعادة تنظيم جهازها في الهند، لان السياسة التي اتبعتها الشركة كادت تتسبب في خسارتها لمستعمراتها في الهند فانهت دورها عام ١٨٥٨ لتخضع الهند مباشرة لحكومة التاج البريطاني.

ثالثاً: أنهت ثورة عام ١٨٥٧ الحكم المحلي في الهند المتمثل بالسلطان المغولي الذي حكمت سلالته ما يقارب الثلاثة قرون، بسجن آخر سلاطينها ووفاته عام ١٨٦٢.

رابعاً: كرست بريطانيا جذور العنصرية والطائفية بين المسلمين والهنود لتؤسس لتقسيم البلاد عام ١٩٤٧ إلى دولتين هما الهند وباكستان، لضمان عدم وجود قوة معارضة في المنطقة.

خامساً: أبرزت الدراسة، ان الدور الفرنسي تجاه ثورة الهند عام ١٨٥٧، لم يكن بالمستوى المتوقع، ويعزى السبب بأن فرنسا في تلك المدة كانت متجهة نحو علاقة سلام بين الجانبين، كما ان بريطانيا ذاتها كانت متجهة في سياستها الخارجية نحو السلم مع فرنسا منذ اختفاء تهديد الأخيرة للشرق مع اختفاء نابليون الأول، وتمكن بريطانيا من السيطرة على معظم المستعمرات الفرنسية في الشرق، واعادة البعض منها إلى فرنسا بانتهاء الحروب النابليونية عام ١٨١٥.

سادساً: كان للموقف البريطاني في السماح للقوات الفرنسية في التوسع التجاري في أسواق الصين دون مواجهات، الأثر الكبير في تعزيز العلاقة بين المتنافستين اللتين اتفقتا على تحقيق اطماعهما في الصين من خلال مساندة احداهما الأخرى وذلك من خلال مسار الحروب التي خاضها الجانبين جنباً إلى جنب لتطويع الصين وشعبها وإمبراطورها لمطامعهما التوسعية في المنطقة.

سابعاً: شهدت العلاقات الفرنسية البريطانية تقارباً اكبر بعد تحالف الطرفين في معاهدة عسكرية مع الدولة العثمانية عام ١٨٥٤، لمواجهة العدو المشترك المتمثل بالخطر الروسي.

Abstract

The Indian Revolution in 1857 toward the British administration and the position of France thereof

By Sabah Mahdi Rmaid

And Thekraa Shamsi Jwad

The importance of the study lies in shedding the light on the important stage of the Modern history of India represented in the revolution of India in 1857 toward the British administration and the position of France thereof. This explained by the events , the importance of this revolution into changing the demographic and economic conditions in India . Britain stressed to get better of this revolution with all available means, for its strong capture on the mine of gold for which Britain aimed to get control of it. The revolution 's bets results represented into altering the method of ruling that placed India under the Crown of Britain directly and to end the control the Indian- British East Trade. In respect to the position of the France , it has changed in comparison with the events witnessed by Europe and overseas, where it has characterized with the lasting combat and wars in domain of competition between the two sides (British and French).

الهوامش والمصادر

(١) نور الدين حاطوم ، تاريخ القرن التاسع عشر في اوربة والعالم، ج٢، ط١، دار الفكر المعاصر، بيروت – لبنان – سوريا – دمشق، ١٩٩٥، ص ٢٠٥؛ عبد العزيز عبد الغني إبراهيم، حكومة الهند البريطانية والادارة في الخليج العربي – دراسة وثائقية، ط١، دار المريخ للنشر ، الرياض– السعودية، ١٩٨١،ص ٤٠؛ جواهر لال نهرو، اكتشاف الهند، ج١، ترجمة : فاضل جتكر، منشورات وزارة الثقافة، سوريا، ١٩٨٩، ص ٤٢٨؛

Roberts, P.E, History of British India under the company and the Crown, London, (W.D), P.129.

(٢) محمد عدنان مراد، صراع القوى في المحيط الهندي والخليج العربي، مراجعة شهيرة مراد، دار دمشق للطباعة والنشر، ١٩٨٤، ص ١٩٧؛ أ.ج.جرانت وهارولد تمبرلي، أوربا في القرنين التاسع عشر والعشرين (١٧٨٩–١٩٥٠)، ترجمة: بهاء فهمي، ج١، ط٦، مؤسسة سجل العرب للنشر، مطابع دار الكتاب العربي بمصر، القاهرة، ١٩٥٠، ص ٣٥.

(٣) نايف محمد حسن الاحبابي، الثورة الهندية الكبرى ١٨٥٧–١٨٥٨، مجلة دراسات في التاريخ والاثار، العددان الثاني عشر والثالث عشر، السنة الحادية والعشرون، العراق، ٢٠٠٢، ص ٩٥.

(٤) ك. م. بانيكار، اسيا والسيطرة الغربية، ترجمة: عبد العزيز توفيق جاويد، دار المعارف بمصر للطباعة والنشر، القاهرة، مصر، ١٩٦٢، ص ١٠٧؛ جواهر لال نهرو ، اكتشاف الهند، ج١، ص ٤٢٩؛ نور الدين حاطوم، المصدر السابق، ص ٢٠٥.

(٥) بانيكار،المصدر السابق، ص١٠٨؛ إسماعيل أحمد ياغي، تاريخ شرق اسيا الحديث، ط١، مكتبة العبيكان، الرياض، ١٩٩٤، ص٥٨.

(٦) محمد عدنان مراد، المصدر السابق، ص ١٩٦؛ أ. ج. جرانت وهارولد تمبرلي، المصدر السابق، ص ٣٥.

(٧) سيد عشماوي، اسيا (الاقطاع– الاستعمار– الثورة)، القاهرة، (د.ت)، ص ١٣٩؛ نور الدين حاطوم، المصدر السابق، ص ٢٠٥؛ أ. ج. جرانت وهارولد تمبرلي، المصدر السابق، ص ٣٥؛ عادل حسن غنيم وعبد الرحمن عبد الرحيم، تاريخ الهند الحديث، ط١، مطبعة الجبلاوي، مكتبة الخالجي للنشر، مصر، ١٩٨٠، ص ١٣٩.

(٨) محمد عدنان مراد، المصدر السابق، ص ٢٠٢؛ بانيكار، المصدر السابق، ص ١٤٩.

(٩) أحمد محمود الساداتي، تاريخ المسلمين في شبه القارة الهندية وحضارتهم (الدولة المغولية)، ج٢، المطبعة النموذجية بالحلمية، القاهرة، ١٩٥٩، ص ٢٩٢.

(10) Mahajan, V.D, British Rule In India and After, Bombay, 1969, P.217;
نايف محمد حسن الاحبابي، المصدر السابق، ص ٩٦.

(١١) نايف محمد حسن الاحبابي، المصدر نفسه، ص ٩٧؛ عادل حسن غنيم وعبد الرحيم عبد الرحمن، المصدر السابق، ص ١٤٠؛ نور الدين حاطوم، المصدر السابق، ص٢٠٥.

(12) Wood ruff, P., The Men who Ruled India, The Founders, London, 1963, P.224;
نايف محمد حسن الاحبابي، المصدر السابق، ص ٩٧؛ إبراهيم عبد المجيد محمد، دراسات في تاريخ آسيا الحديث، مكتبة النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت–لبنان، ١٩٦٨، ص ١٠٦.

(١٣) روبير شنيرب، تاريخ الحضارات العام – القرن التاسع عشر، مج٦، نقله إلى العربية يوسف أسعد داغر وفريد داغر، عويدات للنشر والطباعة، بيروت، لبنان، ٢٠٠٦، ص ٤٦٤؛ عبد المنعم النمر، المصدر السابق، ص ٥٠٦–٥٠٧؛ إبراهيم عبد المجيد محمد، دراسات في تاريخ اسيا الحديث، ص ١١٠–١١١؛

Grover, B.1, R.R.Sethi, Anew Lookon Modern Indian history, New York, 1970, P.226; Wood ruff, P, Op. cit., P.350.

(١٤) روبير شنيرب، المصدر السابق، ص ٤٦٤؛ إسماعيل أحمد ياغي ، تاريخ شرق اسيا الحديث، ص ٦٠؛ للتفصيل في الأساليب التي اتبعتها بريطانيا لتدمير الاقتصاد الهندي ينظر: غوستاف لوبون، حضارات الهند، ترجمة: عادل زعيتر، ط١، دار العالم العربي، القاهرة، ٢٠٠٩، ص ٦٨٣–٦٨٩.

(15) Mahajan, V.D, Brilish Rule In India and After, P.222.
نايف محمد حسن الاحبابي، المصدر السابق، ص ٩٧–٩٨؛ عبد المنعم النمر، تاريخ الإسلام في الهند، ط١، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان، ١٩٨١، ص ٢٥١.

(١٦) صلاح خلف مشاي، ثورة السيبوي عام ١٨٥٧– دراسة تحليلية لعوامل النشوء واسباب الفشل، مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية، جامعة بابل، العدد ٢٠، نيسان، ٢٠١٥، ص ٦٥٩.

(١٧) تألف الجيش البريطاني في الهند المعروف بأسم السيبوي من جيوش ثلاث هي جيش البنغال وجيش مدارس وجيش بومباي، وافراد هذه الجيوش من المسلمين والهندوس والبراهما، كان لصدور قانون التجنيد الالزامي عبر البحار الصادر عام ١٨٥٦ الاثر الأكبر في الاستياء الذي عم جيش السيبوي، لاسيما جيش البنغال الذي كان معظم افراده من الهندوس، ونص القانون على ان يخدم المجندون في بلاد بعيدة، وان اقتضى الامر في البلاد التي يفصلها عن الهند البحار ، وهذا الامر تعارض مع عقائد الهندوس، التي تعد كل من سافر بعيداً خارج بلاده بأنه منبوذ، فضلاً عن ذلك فأن الحكومة البريطانية في الهند سرحت الكثيرين من عناصر السيبوي، مما ادى إلى حرمانهم من مصادر رزقهم، فأنضم هؤلاء إلى الثورة. ينظر: أحمد محمود الساداتي، المصدر السابق، ص ٢٩٣؛ صلاح خلف مشاي، المصدر السابق، ص ٦٦١؛ إبراهيم عبد المجيد، دراسات في تاريخ اسيا الحديث، ص ١١٢؛ عادل حسن غنيم وعبد الرحيم عبد الرحمن، المصدر السابق، ص ١٤٥؛

Dodwell, H. H, The Cambridge history of India, Vol. V1, Bombay, 1932, P.170; Grover, sethi, Op. Cit.,P.226; Mahajan, V. D, British Rule In India and After, P.224.

(18) Mahajan, V. D, British Rule In India and After, P.225;
عبد المنعم النمر، المصدر السابق، ص ٥٣٩؛ إبراهيم عبد المجيد محمد، دراسات في تاريخ اسيا الحديث، ص ١١٤.

(19) Woodruff, Op. Cit., P.252;
روبير شنيرب، المصدر السابق، ص ٤٦٤؛ إسماعيل أحمد ياغي ومحمود شاكر، التاريخ الإسلامي، ج١٩، ط٢، المكتب الإسلامي للنشر، بيروت – دمشق – عمان، ١٩٩٧، ص١٩؛ إبراهيم عبد المجيد محمد، دراسات في تاريخ اسيا الحديث، ص ٧٣.

(٢٠) عبد العزيز سليمان نوار، تاريخ اسيا المعاصر، (د.م)، ١٩٩٣، ص ٢٩؛ عبد المنعم النمر، المصدر السابق، ص ٥٤٠؛ رنا عبد الجبار الزهيري، سياسة بريطانيا تجاه الهند (١٧٦٤–١٨٥٨)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة بغداد، كلية الآداب، ٢٠١١، ص ١٦٨.

(٢١) احمد محمود الساداتي ، المصدر السابق، ص ٢٩٣؛ عبد المنعم النمر، المصدر السابق، ص ٥٤٣؛ عبد العزيز سليمان نوار، تاريخ اسيا المعاصر، ص ٢٩.

(٢٢) بهادور شاه الثاني تسلم الحكم عام ١٨٣٧، ويعد اخر اباطرة المغول في الهند، شهدت مدة توليه الحكم احداث مهمة اهمها الثورة الهندية ١٨٥٧، كما لم يكن له أي نشاط سياسي إذ اكتفى على ما يدره البريطانيين عليه من راتب، وكان قلقه فقط على اختياره لولي عهده. ينظر: احمد محمود الساداتي، المصدر السابق، ص ٢٩١.

(٢٣) إسماعيل احمد ياغي ومحمود شاكر، التاريخ الإسلامي، ج١٩، ص ٢٩؛ صلاح خلف مشاي، المصدر السابق، ص ٦٦٢؛ احمد محمود الساداتي، المصدر السابق، ص ٢٩٤.

(٢٤) سماح سلام، الاحتلال البريطاني في شبه القارة الهندية، مجلة المقتطف المصري، العدد ٤، السنة الثانية، آذار ٢٠١٠، ص٧٥؛ صلاح خلف مشاي،المصدر السابق، ص٦٦٢؛ احمد محمود الساداتي، المصدر السابق، ص٢٩٣-٢٩٤.

(٢٥) بانيكار، المصدر السابق، ص ١٠٨؛ محمد عدنان مراد، المصدر السابق، ص ٣٠٢.

(٢٦) عبد المنعم النمر، المصدر السابق، ص ٥٤٨.

(٢٧) عبد المنعم النمر، المصدر نفسه، ص ٥٤٩؛ عبد العزيز سليمان نوار، تاريخ اسيا المعاصر، ص٣٠؛ محمد عدنان مراد، المصدر السابق، ص ٣٠٢.

(28) Mahajan, V.D, British Rule In India and After, P.229;
إبراهيم عبد المجيد محمد، دراسات في تاريخ اسيا الحديث، ص١٢٧؛ صلاح خلف مشاي،المصدر السابق،ص٦٦٢؛رنا عبد الجبار الزهيري، المصدر السابق، ص١٧٤.

(٢٩) رنا عبد الجبار الزهيري، المصدر السابق، ص ١٧١.

(30) Grover, Sethi, Op. Cit., PP.229-230;
عبد المنعم النمر، المصدر السابق، ص ٥٩٠؛ إسماعيل احمد ياغي ، تاريخ شرق اسيا الحديث، ص ٦٢؛ عبد العزيز سليمان نوار، تاريخ اسيا المعاصر، المصدر السابق، ص٣٠.

(31) Mahajan, V.D, British Rule In India and After , P.250;
سيد عشماوي، المصدر السابق، ص ١٥٢؛ صلاح خلف مشاي، المصدر السابق، ص ٦٦٢؛ عبد المنعم النمر، المصدر السابق، ص ٥٦٣؛ إسماعيل احمد ياغي، تاريخ شرق اسيا الحديث، ص ٦٢.

(٣٢) رنا عبد الجبار الزهيري، المصدر السباق، ص ١٨٣.

(٣٣) غوستاف لوبون، المصدر السابق، ص ٦٨٦؛ عبد اللطيف الصباغ، تاريخ اسيا الحديث والمعاصر، (د.م)، (د.ت)، ص ٦١؛ إسماعيل أحمد ياغي ومحمود شاكر، التاريخ الإسلامي، ج١٩، ص ٢٩؛ رنا عبد الجبار الزهيري، المصدر السابق، ص ١٨٣.

(34) Grover, Sethi, Op. City., P.230; Mahajan, V.D, British Rule In India and After, P.232;
جواهر لال نهرو، أكتشاف الهند، ج٢، ترجمة: فاضل جتكر، ط٢، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، ٢٠١١، ص ٥٧؛ عادل حسن غنيم وعبد الرحمن عبد الرحيم، المصدر السابق، ص ١٤٥-١٤٦؛ صلاح خلف مشاي، المصدر السابق، ص٦٦٢.

(٣٥) عبد المنعم النمر، المصدر السابق، ص ٥٦٢؛ وللتفصيل ينظر: المصدر نفسه، ص ٥٦٢-٥٦٤.

(٣٦) عادل حسن غنيم وعبد الرحيم عبد الرحمن، المصدر السابق، ص ١٤٧.

(٣٧) جواهر لال نهرو، اكتشاف الهند، ج٢، ص ٦٠.

(٣٨) نور الدين حاطوم، المصدر السابق، ص ٢٠٦؛ رأفت غنيمي الشيخ ومحمد رفعت عبد العزيز، آسيا في التاريخ الحديث والمعاصر، ط١، عين للدراسات والبحوث الإنسانية، مصر، ١٩٩٧ ، ص ١٣٢؛ روبير شنيرب، المصدر السابق، ص ٤٦٤.

(٣٩) نور الدين حاطوم، المصدر السابق، ص ٢٠٦؛ عبد المنعم النمر، المصدر السابق، ص ٥٨٧؛ رنا عبد الجبار الزهيري، المصدر السابق، ص ١٩٠. اعلن استقلال الهند عام ١٩٤٧ بعد الجلاء البريطاني عنها.ينظر: المصدر نفسه، ص ١٩٠.

(٤٠) جواهر لال نهرو، اكتشاف الهند، ج٢، ص ٦٨٢؛ عادل حسن غنيم وعبد الرحيم عبد الرحمن، المصدر السابق، ص ١٤٧.

(٤١) عادل حسن غنيم وعبد الرحيم عبد الرحمن، المصدر السابق، ص ١٥٢.

(٤٢) المصدر نفسه، ص ١٤٧ ؛ محمد عدنان مراد، المصدر السابق، ص ٣٠٢؛ رنا عبد الجبار الزهيري، المصدر السابق، ص ١٩٠.
(٤٣) روبير شنيرب، المصدر السابق، ص ٤٦٤؛ إبراهيم عبد المجيد محمد، دراسات في تاريخ اسيا الحديث، ص ١٣٩-١٤٠.
(٤٤) روبير شنيرب، المصدر السابق، ص ٤٦٤؛ نور الدين حاطوم، المصدر السابق، ص٢٠٦؛ عادل حسن غنيم وعبد الرحيم عبد السلمي، المصدر السابق، ص ١٤٧.
(٤٥) غوستاف لوبون، المصدر السابق، ص ٦٩؛ جواهر لال نهرو، اكتشاف الهند، ج٢، ص ٦١؛ روبير شنيرب، المصدر السابق، ص ٤٦٤. وللتفصيل عن حركة ونظام التعليم والثقافة الانكليزية ونشرها ينظر: بانيكار ، المصدر السابق، ص٣٤٣-٣٤٥.
(٤٦) غوستاف لوبون، المصدر السابق، ص ٦٨٢؛ روبير شنيرب، المصدر السابق، ص٤٦٥.
(٤٧) جواهر لال نهرو، اكتشاف الهند، ج٢، ص ٦٢.
(٤٨) روبير شنيرب، المصدر السابق، ص ٤١٤؛ إبراهيم عبد المجيد محمد ، دراسات في تاريخ اسيا الحديث، ص ١٤٠؛ بانيكار، المصدر السابق، ص ١٥٢.
(٤٩) جواهر لال نهرو، اكتشاف الهند، ج٢، ص ٢٩.
(٥٠) سماح سلام، المصدر السابق، ص ٧٦؛ روبير شنيرب، المصدر السابق، ص ٤٦٨؛ عبد اللطيف الصباغ، تاريخ اسيا الحديث والمعاصر، ص ٥٢؛ احمد محمود الساداتي، المصدر السابق، ص ٢٩٧-٢٩٨.
(٥١) سماح سلام، المصدر السابق، ص ٧٦.
(٥٢) غوستاف لوبون، المصدر السابق، ص ٦٨٦.
(٥٣) إسماعيل احمد ياغي، تاريخ شرق اسيا الحديث، ص ٦٥.
(٥٤) سماح سلام، المصدر السابق، ص ٧٦؛ غوستاف لوبون، المصدر السابق، ص ٦٨٦، ص٧٠٤-٧٠٥؛ عادل حسن غنيم وعبد الرحيم عبد الرحمن، المصدر السابق، ص ١٥٥-١٥٦؛ جواهر لال نهرو، اكتشاف الهند، ج٢، ص ٢٩.
(٥٥) عادل حسن غنيم وعبد الرحيم عبد الرحمن، المصدر السابق، ص ١٥٥.
(٥٦) المصدر نفسه، ص ١٥٢؛ إسماعيل احمد ياغي ، تاريخ شرق اسيا الحديث، ص٦٦.
(٥٧) احمد محمود الساداتي، المصدر السابق، ص ٣٠٢؛ محمد عدنان مراد، ص ٣٠٣؛ سماح سلام، المصدر السباق، ص ٧٥.
(٥٨) محمود احمد الساداتي، المصدر السابق، ص ٣٠٢.
(٥٩) إبراهيم عبد المجيد محمد، دراسات في تاريخ اسيا الحديث، ص ١٤٣.
(٦٠) رأفت غنيمي الشيخ ومحمد رفعت، المصدر السابق، ص ١٣٢-١٣٣؛ سماح سلام، المصدر السابق، ص ٧٦؛ عبد العزيز سليمان نوار، تاريخ اسيا المعاصر، ص ٣١.
(61) Mahajan, V.D, British Rule In India and After, P.231;
رنا عبد الجبار الزهيري، المصدر السابق، ص ١٥٦؛ سحر احمد ناجي الدليمي، المصدر السابق، ص ٢٦٦.
(62) Grover, Sethi, Op. Cit., P.230;
جمال محمود حجر، القوى الكبرى ودول الشرق الأوسط في القرنين التاسع عشر والعشرين، ط١، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٨٩، ص ٧٥.
(63) Chambelain, M.E, Britainand India, The Interaction of Two Peoples, London, 1974, P.90; Mahajan, V.D, British Rule In India and After, P.232;
جمال محمود حجر، المصدر السابق، ص ٧٨-٨٢.
(٦٤) فاروق عثمان اباظة، السياسة البريطانية في البحر الأحمر، ١٨٣٩-١٩١، مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب والطبع، القاهرة، ٢٠١٢، ص ٣١٣.